مرسوم اتحادي رقم (39) لسنة 2021
بالتصديق على اتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين الدولة وجمهورية البرازيل الاتحادية

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،

– وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين الدولة وجمهورية البرازيل الاتحادية، والتي تم التوقيع عليها في مدينة برازيليا بتاريخ 15 مارس 2019، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة في أبوظبي:
بتاريخ : 28 / شعبان / 1442هـ
الموافق: 11 / أبريل / 2021م

اتفاقية
بشأن
تسليم المجرمين
بين
الإمارات العربية المتحدة
و
جمهورية البرازيل الاتحادية

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية البرازيل الاتحادية (ويُشار إليهما في ما يلي بـ" **الطرفين**")،

رغبةً في تعزيز تعاون فعال بين البلدين لمكافحة الجرائم على أسس متبادلة من احترام للسيادة والمصلحة المشتركة،

وفقا للقوانين السارية بين الطرفين المعنيين

إدراكا للحاجة لتعاون أوسع، لتعزيز تسليم المجرمين الفارين للخارج.

أخذاً بعين الاعتبار انه يمكن تحقيق الاهداف عبر اتفاقية ثنائية تنشئ عملا مشتركا في مسائل تسليم المجرمين.

اتفقا على ما يأتي:-

المـــادة 1

الالتزام بالتسليم

يوافق كل طرف على تسليم للآخر، بناء على طلب ومراعاة لأحكام هذه الاتفاقية، أي شخص يوجد في أراضي الطرف المطلوب إليه يكون مطلوبا لدى الطرف الطالب لأي مقاضاة أو محاكمة أو تنفيذ عقوبة في ما يتعلق بجريمة قابلة للتسليم ارتكبت ضمن اختصاص الطرف الطالب.

المـــادة 2

الجرائم القابلة للتسليم

1. لغرض هذه الاتفاقية تكون الجرائم القابلة للتسليم هي الافعال او الإمتناعات المُعاقب عليها بموجب قوانين كلا الطرفين بالسجن أو الحرمان من الحرية لمدة لا تقل عن (2) سنتين أو بعقوبة أشد.

2. إذا تعلق طلب التسليم بشخص مطلوب لتنفيذ عقوبة بالسجن أو حرمان آخر من الحرية وقع بواسطة حكم محكمة عن جريمة يمنح التسليم فقط إذا كانت المدة لا تقل عن سنة واحدة (1) لتلك العقوبة المتبقي قضاؤها للشخص المطلوب.

3. لتحديد ما إذا كانت الجريمة معاقباً عليها بموجب قوانين كلا الطرفين، لا يهم إذا: -

(أ) صنفت قوانين الطرفين الأفعال أو الإمتناعات المشكلة للجريمة ضمن ذات التصنيف أو تسميتها بذات المصطلح.

(ب) اختلفت العناصر المُشكلة للجريمة وفقاً لقوانين كلا الطرفين، يُفهم من ذلك أن مجموع الأفعال أو الإمتناعات كما قدمها الطرف الطالب تُشكل جريمة قابلة للتسليم بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه.

4. إذا تضمن طلب التسليم عدة جرائم منفصلة يُعاقب كل منها بموجب قوانين كلا الطرفين، ولكن بعضا منها لا يفي بالشروط الأخرى المبينة في البند 1 أو 2 من هذه المادة، فيجوز للطرف المطلوب إليه منح التسليم عن الجرائم الأخيرة شريطة أن يسلم الشخص عن جريمة واحدة على الأقل قابلة للتسليم.

5. لغرض البند 1 من هذه المادة، تكون الجريمة القابلة للتسليم، جريمة وفقا لقوانين كلا الطرفين إذا كان الفعل أو الامتناع يُشكل جريمة معاقبا عليها بموجب قانون كلا الطرفين وقت ارتكابها وأيضا وقت استلام طلب التسليم.

المـــادة 3

أسباب إلزامية للرفض

1. لا يُمنح التسليم بموجب هذه الاتفاقية - في أي من الحالات التالية إذا:

أ. كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة ذات طبيعة سياسية.

ب. كان للطرف المطلوب إليه أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد أن طلب التسليم قد قدم بغرض مقاضاة أو معاقبة شخص بسبب عرقه، ديانته، جنسيته، أصله الإثني، معتقداته السياسية، جنسه، أو وضع ذلك الشخص يجوز أن يضرر لأي من تلك الأسباب.

ج. كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم بموجب قانون عسكري وليست جريمة بموجب القانون الجنائي العادي.

د. صدر حكما نهائياً لدى الطرف المطلوب إليه فيما يتعلق بالجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

ه. أصبح الشخص المطلوب تسليمه بموجب قانون أي من الطرفين محصنا ضد مقاضاة أو عقوبة أو أي سبب بما في ذلك تقادم الزمن أو عفو عام.

و. كان الشخص المطلوب تسليمه قد يتعرض لدى الطرف الطالب لتعذيب أو معاملة قاسية غير انسانية أو حاطة للكرامة.

ز. كان قد صدر حكما غيابيا لدى الطرف الطالب، ولم يخطر الشخص المدان بإعلان كاف للمحاكمة أو الفرصة لترتيب دفاعه أو ولم تتاح له/ لها الفرصة لإعادة المحاكمة في حضورهم.

ح. إذا قضى الشخص المطلوب تسليمه العقوبة المنصوص عليها في قانون أو جزء منها في أي بلد أو برئ أو تم العفو عنه بواسطة هيئة قضائية مختصة أو سلطة بشأن تلك الجريمة أو جريمة أخرى تشكلت بذات فعل أو امتناع مشكلة للجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

ط. إذا اعتبر الطرف المطلوب إليه أن من شأن التسليم الاضرار بسيادته، أمنه الوطني، نظامه العام أو تعارضه مع دستوره.

ي. إذا كان الشخص المراد تسليمه استجوب أو سيستجوب لدى الطرف المطلوب إليه من قبل محكمة استثنائية أو خاصة.

2. لأغراض لهذا البند 1(أ) من هذه المادة لا تعد الجرائم التالية كجريمة ذات طبيعة سياسية: -

أ- بالنسبة للإمارات العربية المتحدة الاعتداء على رئيس الدولة او نائبه أو رئيس الحكومة أو اي عضو من عوائلهم أو أي عضو في المجلس الأعلى للاتحاد أو أي عضو من عائلته.

ب- بالنسبة للبرازيل الاعتداء على رئيس الدولة أو الحكومة بالإضافة الى عائلتيهما.

ج- جريمة يكون لكلا الطرفين التزام وفقا لمعاهدة دولية متعددة الأطراف او اتفاقية دولية.

د- الجرائم الإرهابية.

ه- القتل.

المـــادة 4

أسباب اختيارية للرفض

لا يجوز منح التسليم في أي من الحالات التالية:

أ. إذا كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم خاضعة لاختصاص الطرف المطلوب اليه وفقا لقانونه الوطني، وان الشخص المطلوب قيد التحقيق او سيقاضى بواسطة السلطات المختصة لدى الطرف الطالب عن ذات الجريمة.

ب. إذا اعتبر الطرف المطلوب اليه، بعد اخذه في الاعتبار خطورة الجريمة ومصالح الطرفين. ان من شان التسليم التعارض مع اعتبارات انسانية، بالنظر الى سن الشخص وصحته.

المـــادة 5

تسليم المواطنين

1. لكل طرف الحق في رفض تسليم مواطنيه.

2. إذا لم يُمنح التسليم، فعلى الطرف المطلوب إليه بناء على طلب الطرف الطالب إحالة الدعوى إلى سلطته المختصة بغرض اتخاذ الإجراءات الجنائية وفقاً لقانونه الوطني. لهذا الغرض على الطرف الطالب تقديم المستندات والأدلة المتعلقة بالدعوى إلى الطرف المطلوب إليه. يخطر الطرف الطالب بأي إجراء اتخذ في هذا الشأن - بناءاً على طلبه -.

المـــادة 6

السلطة المركزية

1. السلطة المركزية للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل.
2. السلطة المركزية لجمهورية البرازيل الاتحادية هي وزارة العدل والأمن القومي.
3. في حال تغيير أي طرف لسلطته المركزية، فعليه إخطار الطرف الآخر خطيا بذلك التغيير عبر القنوات الدبلوماسية.

المـــادة 7

عقوبة الاعدام

إذا كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم يعاقب عليها بالإعدام بموجب قوانين الطرف الطالب ولا يعاقب عليها بالإعدام بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه، يجوز للطرف المطلوب إليه رفض التسليم ما لم يقدم الطرف الطالب تعهدا أن عقوبة الإعدام إذا وقعت فلن تنفذ.

المـــادة 8

الطلب والمستندات اللازمة

1. يكون طلب التسليم خطياً ويرسل مع المستندات ذات الصلة عبر القنوات الدبلوماسية.
2. يكون طلب التسليم مصحوبا بالآتي:-

(أ) وصف دقيق – ما أمكن – للشخص المطلوب بما في ذلك الاسم وأي معلومات أخرى يجوز أن تساعد في إثبات هوية ذلك الشخص، جنسيته، ومكانه، صورة فوتوغرافية حديثة له وسجلات بصمة أصابعه ما أمكن.

(ب) بيان موجز بوقائع الدعوى، المطلوب من أجلها التسليم بما في ذلك زمان ومكان ارتكابها.

نص الأحكام القانونية المتعقلة بالجريمة والعقوبة التي يمكن أن توقع على الجريمة علاوة على الأحكام القانونية المتعلقة بالتقادم لاتخاذ الإجراءات أو تنفيذ أي عقوبة عن تلك الجريمة.

(ج) نص الأحكام القانونية المتعلقة بالجريمة والعقوبة التي يمكن أن توقيع على الجريمة علاوة على الأحكام القانونية المتعلقة بالتقادم لاتخاذ الإجراءات أو تنفيذ أي عقوبة عن تلك الجريمة.

(د) إذا ارتكبت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم خارج أراضي الطرف الطالب، مستخرج من القانون المتعلق باختصاص الطرف الطالب بشأن هذه الجريمة.

(ه) أي مستندات أخرى والتزامات مطلوبة بواسطة قانون الطرف المطلوب إليه.

3. يكون طلب التسليم المتعلق بشخص مطلوب لم يحاكم بعد بالإضافة إلى المستندات المطلوبة بموجب البند 2 من هذه المادة نسخة عن أمر القبض أو مستندات أخرى لها ذات الأثر صادرة عن سلطة مختصة لدى الطرف الطالب.
4. يرفق مع طلب التسليم المتعلق بالشخص المطلوب الذي دين بعقوبة لدى الطرف الطالب بالإضافة للمستندات اللازمة بموجب البندين 2، 3 من هذه المادة، نسخة مصدقة عن العقوبة وبيان من السلطة المختصة يشير أن العقوبة نافذة والمدة المتبقي قضاؤه منها.

5. إذا دين الشخص المطلوب غيابيا، على الطرف الطالب تقديم المستندات التي تفيد بأن ذلك الشخص قد أُعلن حسب الأصول ومُنح الفرصة في الحضور وترتيب دفاعه أمام المحكمة لدى الطرف الطالب.
6. يجب أن يُوقع رسميا أو يختم طلب التسليم الرسمي والمستندات الأخرى ذات الصلة المقدمة من الطرف الطالب وفقاً للبنود 2، 3 4 و 5، بواسطة السلطة المختصة لدى الطرف الطالب ووفقا لقانونه الوطني مصحوبة بترجمة إلى لغة الطرف المطلوب إليه.
7. تعفى أي مستندات أو مواد أخرى أرسلت عبر القنوات الدبلوماسية المتعلقة بهذه الاتفاقية من التصديق والتوثيق.

المـــادة 9

التقرير بشأن طلب التسليم

1. يقرر الطرف المطلوب إليه في طلب التسليم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية و قانونه الوطني إخطار الطرف الطالب بقراره - من غير إبطاء - عبر القنوات الدبلوماسية .
2. إذا رفض الطرف المطلوب إليه طلب التسليم كلياً أو جزئياً، فعليه إخطار الطرف الطالب بأسباب الرفض.

المـــادة 10

اجراءات التسليم المبسطة

يجوز للطرف المطلوب إليه إذا لم يكن ذلك محظوراً بقانونه منح التسليم بعد استلام طلب للقبض الاحتياطي، شريطة أن يوافق الشخص المطلوب صراحة أمام حضور سلطة قضائية مختصة لدى الطرف المطلوب إليه على ذلك.

المـــادة 11

معلومات إضافية

1. إذا اعتبر الطرف المطلوب إليه أن المعلومات المقدمة دعما لطلب التسليم غير كافية، يجوز لذلك الطرف طلب معلومات إضافية تقدم خلال ستون (60) يوماً من استلام الطلب، إذا عجز الطرف الطالب عن تقديم المعلومات الإضافية خلال تلك المدة يجوز الافراج عن الشخص. ومع ذلك، لا يُمنع ذلك الافراج الطرف الطالب من تقديم طلب تسليم جديد لنفس الشخص عن ذات الجريمة.
2. إذا أفرج عن الشخص المطلوب وفقا للبند 1 من هذه المادة يخطر الطرف الطالب بذلك بأسرع ما يمكن.

المـــادة 12

القبض الاحتياطي

1. يجوز للطرف الطالب في الحالات العاجلة طلب القبض الاحتياطي على الشخص المطلوب قبل تقديم طلب التسليم. يجوز تقديم ذلك الطلب خطياً عبر القنوات المنصوص عليها في المادة 6 من هذه الاتفاقية، أو عبر منظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول) بالإضافة إلى قنوات أخرى يتفق عليها الطرفان.
2. يتضمن طلب القبض الاحتياطي الإشارة الى أمر القبض الصادر عن سلطة مختصة لدى الطرف الطالب أو إلى الحكم وإشارة أن طلب التسليم سيقدم إضافة إلى ذلك.
3. على الطرف المطلوب إليه تقرير في طلب القبض الاحتياطي بناء على قانونه الوطني وإخطار الطرف الطالب بقراره وأسباب ذلك من غير ابطاء.
4. ينهى القبض الاحتياطي إذا لم تستلم السلطة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه خلال ستون (60) يوماً بعد القبض على الشخص المطلوب، إذا لم تستلم السلطة المختصة للطرف المطلوب إليه الطلب الرسمي بالتسليم.
5. لا يخل إنهاء أمر القبض الاحتياطي وفقاً للبند 4 من هذه المادة بإعادة القبض لاحقا واتخاذ إجراءات تسليم الشخص المطلوب إذا استلم الطرف المطلوب إليه فيما بعد طلباً رسمياً بالتسليم.

المـــادة 13

تداخل الطلبات

1. إذا كان تسليم نفس الشخص قد طلب بواسطة أحد من الطرفين وواحد أو أكثر من دول ثالثة فعلى الطرف المطلوب اليه التقرير لأي منهم يسلم الشخص المطلوب واخطار الطرف الطالب بقراره.
2. إذا استلمت طلبات من دولتين أو أكثر لتسليم نفس الشخص سواء عن جرائم مختلفة، لتحديد إلى أي من تلك الدول يُسلم الشخص المطلوب، فعلى الطرف المطلوب إليه اعتبار على التوالي الظروف التالية لأجل منح الافضلية لأي دولة.

(أ) جسامة الجرائم

(ب)تاريخ تقديم الطلبات

(ج) جنسية ومكان السكنى المعتاد للشخص المطلوب

(د) زمان ومكان ارتكاب الجريمة

(ه) إمكانية الاجراءات الجنائية اللاحقة او تنفيذ عقوبة بالسجن متعلقة بالشخص المطلوب لدى الاطراف الطالبة .

المـــادة 14

مبدأ تخصيص التسليم

1. الشخص الذي تم تسليمه وفقا لهذه الاتفاقية، يجب ان لا تتخذ اجراءات ضده، معاقبته، توقيفه او اعادة تسليمه إلى دولة ثالثة أو يخضع لأي قيد اخر لحريته الشخصية في أراضي الطرف الطالب عن أي جريمة ارتُكبت قبل تسليمه ما عدا:

(أ) جريمة منح من أجلها التسليم.

(ب)أي جريمة أخرى وافق عليها الطرف المطلوب إليه، تمنح الموافقة إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قابلة بذاتها للتسليم وفقاً لهذه الاتفاقية.

2. يُرفق مع طلب موافقة الطرف المطلوب إليه بموجب هذه المادة المستندات المذكورة في البنود 2، 3، 4، 5 من المـــادة 8 من هذه الاتفاقية ومحضر قانوني بأي بيان يقدمه الشخص المطلوب تسليمه في ما يتعلق بالجريمة.

3. لا يطبق البند 1 من هذه المادة إذا أتيحت للشخص الفرصة في مغادرة أراضي الطرف الطالب ولم يفعل ذلك خلال ثلاثون (30) يوماً من الإفراج عنه نهائياً في ما يتعلق بالجريمة التي من أجلها سُلم أو إذا عاد الشخص طواعية إلى أراضي الطرف الطالب بعد مغادرته. ومع ذلك لا تتضمن هذه المدة الوقت الذي يعجز خلاله الشخص المذكور عن مغادرة الطرف الطالب لأسباب خارجة عن ارادته.

المـــادة 15

ضبط و تسليم الممتلكات

1. بناء على طلب الطرف الطالب، على الطرف المطلوب إليه وإلى المدى المسموح به في قانونه الوطني ضبط أشياء تم الحصول عليها أو استخدمت في الجريمة وأي ممتلكات أخرى يجوز أن توجد في أراضيه قد يكون لها قيمة استدلالية وتسلم هذه الأشياء إلى الطرف الطالب إذا منح التسليم.

2. تسلم الاشياء المذكورة في البند 1 من هذه المادة حتى وإن لم يتم تسليم الشخص، منح ولم ينفذ بسبب موت، اختفاء أو فرار الشخص المطلوب.

3. إذا كان الشي المذكور عرضه لضبط أو مصادرة في أراضي الطرف المطلوب إليه، يجوز فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية العالقة تأجيل تسليمها إلى الطرف الطالب أو تسليمها مؤقتا شريطة إعادتها بواسطة الطرف الطالب.

4. عند تسليم الاشياء المذكورة تراعى حقوق الطرفين والغير كما ينبغي. في حالة وجود تلك الحقوق تعاد الاشياء المسلمة إلى مالكيها المعنيين أو إلى الطرف المطلوب إليه دون مقابل بعد اكمال الإجراءات بأسرع ما يمكن.

المـــــادة 16

تسليم الشخص المطلوب تسليمه

1. إذا منح الطرف المطلوب إليه التسليم، يكون على الطرفين الاتفاق من غير ابطاء بشأن زمان ومكان ومسائل أخرى متعلقة بتنفيذ التسليم. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بالمدة التي ظل فيها الشخص المطلوب موقوفاً لأغراض متعلقة بالتسليم.
2. إذا لم يستلم الطرف الطالب الشخص المطلوب تسليمه خلال ستون (60) يوماً بعد التاريخ المتفق عليه لتنفيذ التسليم فعلى الطرف المطلوب إليه الإفراج عن ذلك الشخص من غير إبطاء ويجوز رفض طلب جديد من الطرف الطالب بتسليم نفس الشخص عن ذات الجريمة ما لم ينص على غير ذلك في البند 3 من هذه المادة.
3. إذا عجز طرف عن تسليم أو استلام الشخص المطلوب خلال المدة المتفق عليها لأسباب خارجة عن إرادته، يُخطر الطرف الآخر من غير إبطاء، يتفق الطرفان على زمان ومكان جديدين والمسائل ذات الصلة لتنفيذ التسليم وفي هذه الحال تطبق أحكام البند 2 من هذه المادة.
4. تخصم بالكامل المدة المقضية في التوقيف بما في ذلك أشكال أخرى من تقييد الحرية لأغراض التسليم من مدة عقوبة السجن الموقعة لدى الطرف الطالب وفقا لقانونه الوطني.

المـــــادة 17

تأجيل أو تسليم مؤقت

1. إذا تم مقاضاة الشخص المطلوب تسليمه أو كان يقضي عقوبة لدى الطرف المطلوب إليه عن ارتكاب جريمة غير تلك الذي منح التسليم بشأنها. يجوز للطرف المطلوب إليه تأجيل تسليمه حتى انتهاء المحاكمة أو التنفيذ التام للعقوبة.
2. ومع ذلك بناء على طلب الطرف الطالب يجوز للطرف المطلوب إليه توافقا مع قانونه الوطني تسليم مؤقتا الشخص المطلوب إلى الطرف الطالب لتمكنه من تنفيذ الاجراءات الجنائية الجارية والاتفاق معا على الزمان وإجراءات ذلك التسليم المؤقت يوقف الشخص المسلم أثناء بقاءه في أراضي الطرف الطالب ويعاد إلى الطرف المطلوب اليه ضمن الوقت المتفق عليه. يخصم الوقت المقضي في التوقيف لغرض العقوبة التي ستقضى في الطرف المطلوب إليه.
3. يجوز كذلك تأجيل التسليم إذا كان من شأن النقل تعرض حياة الشخص المطلوب للخطر أو جعل حالته/حالتها صحيا أسوأ، في هذا الحال على الطرف المطلوب اليه تقديم تقرير طبي مفصل صادر عن سلطة طبية مختصة بأسرع ما يمكن.
4. في الحالات المبينة في البندين 1 أو 3 من هذه المادة على الطرف المطلوب إليه اخطار من غير ابطاء الطرف الطالب باي تأجيلات وبسبب توقف التأجيل، فعلى الطرف المطلوب إليه اخطار من غير ابطاء الطرف الطالب أن ذلك الشخص حاضر للتسليم وبدء الفترة الزمنية المتوقعة المبينة بموجب البند 2 من المادة 16.

المـــادة 18

النقل بالعبور

1. إذا كان طرف يرغب في تسليم شخص من دولة ثالثة عبر أراضي الطرف الآخر فعليه الطلب من الطرف الآخر السماح بالنقل بالعبور، ولا يكون ذلك الطلب لازماً إذا استخدم النقل الجوي دون هبوط مجدول في أراضي الطرف الآخر.
2. على الطرف الطالب إرسال طلب متضمن معلومات تعريفية للشخص المنقول وملخص موجز لظروف الجريمة إلى الطرف المطلوب إليه عبر السلطة المركزية ويفضل أن تستخدم في ذلك الوسائل الالكترونية أو في حالات عاجلة بصفة خاصة عبر منظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول) يكون طلب النقل مصحوبا بنسخة عن المستندات الداعمة لتسليم الشخص ومعلومات عن هوية ضباط الحراسة المسؤولين عن الشخص المنقول.
3. على الطرف المطلوب إليه بقدر ما لا يتعارض مع قانونه الوطني منح طلب النقل بالعبور المقدم من الطرف الطالب.
4. إذا حدث هبوط غير مجدول في أراضي الطرف الآخر، يخضع النقل بالعبور إلى حُكم البند 1 ، يوقف الشخص المسلم بواسطة السلطات المختصة لدى طرف النقل بالعبور وفقا لقانونه الوطني.

المـــادة 19

إعادة التسليم الى دولة ثالثة

على الطرف الطالب عدم إعادة تسليم شخص إلى دولة ثالثة بشأن الجرائم المرتبكة سابقاً للتسليم بدون موافقة مسبقة من الطرف المطلوب إليه. يجوز للطرف المطلوب إليه أن يطلب تقديم المستندات والمعلومات المشار إليها في المادة 8 من هذه الاتفاقية لتقديم تلك الموافقة.

المـــادة 20

النفقات

1. على الطرف المطلوب إليه اتخاذ جميع الترتيبات الضرورية ذات الصلة بالإجراء الذي يقوم عليه طلب التسليم وتحمل النفقات ذات الصلة.
2. يتحمل الطرف المطلوب إليه النفقات المتكبدة في أراضيه في القبض على الشخص المطلوب واعاشته عند توقيفه إلى حين التسليم إلى الطرف الطالب علاوة على النفقات المصاحبة للضبط وحفظ الأشياء المشار إليها في المادة 15.
3. إذا تبين أن نفقات استثنائية يجوز أن تنشأ كنتيجة لطلب تسليم، يتشاور الطرفان للنظر إلى التقرير في كيفية الوفاء بتلك النفقات.
4. يتحمل الطرف الطالب النفقات المتكبدة بشأن نقل الشخص المسلم وأي شيء ضبط من الطرف المطلوب اليه للطرف الطالب علاوة على النفقات المتعلقة بالنقل بالعبور المشار اليها في المادة 18.

المـــــادة 21

تسوية المنازعات

تسوى أي منازعة تنشأ عن تفسير، تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية إذا لم تتمكن السلطات المركزية من الوصول إلى اتفاق بشأنها.

المادة 22

التوافق مع اتفاقيات أخرى

لا تعفي المساعدة و الإجراءات المشار إليها في هذه الاتفاقية أي طرف من التزاماته الناشئة عن اتفاقيات دولية أخرى .

المـــــادة 23

التصديق ، النفاذ، التعديل والإنهاء

1. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين (30) بعد استلام اخر اخطار بواسطة اي طرف عبر القنوات الدبلوماسية بشان اكمال الاجراءات الداخلية الضرورية لنفاذها.
2. ابرمت هذه الاتفاقية لمدة غير محددة .
3. تطبق هذه الاتفاقية على جميع الطلبات المقدمة بعد نفاذها حتى ولو ان الجريمة قد ارتكبت سابقا لذلك التاريخ. وعلى الطلبات العالقة المقدمة قبل نفاذها.
4. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين ، تحرر التعديلات في برتوكولات منفصلة تكون كجزء مكمل لهذه الاتفاقية وتسري وفقا للبند 1 من هذه المادة.
5. يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بإخطار خطي مدته ستة أشهر للطرف الاخر عبر القنوات الدبلوماسية.
6. في حالة انهاء هذه الاتفاقية تظل محكومة بإجراءات التسليم التي بدأت خلال مدة سريانها حتى اكمال تلك الاجراءات.

حُررت من نسختين مطابقتين في برازيليا هذا اليوم 15من شهر مارس سنة 2019 باللغات العربية ، البرتغالية والإنجليزية، ولجميع هذه النصوص حجية متساوية . في حال أي اختلاف في التفسير يسري النص الإنجليزي .

ع/ الإمارات العربية المتحدة

ع/ جمهورية البرازيل الاتحادية

Treaty

on

Extradition

between

The United Arab Emirates

and

The Federative Republic of Brazil

The United Arab Emirates and the Federative Republic of Brazil, hereinafter referred to as the "Parties";

Desiring to promote effective cooperation between the two countries in the suppression of crimes, on the basis of mutual respect for sovereignty and mutual benefit;

Pursuant to the prevailing laws of the respective Parties;

Aware of the need of the broadest cooperation in furtherance of the extradition of criminals who fled abroad; and

Taking into account that the goals can be achieved through a bilateral treaty establishing joint action in matters of extradition,

Have agreed as follows:

Article 1
Obligation to extradite

Each Party agrees to extradite to the other, upon request and subject to the provisions of this Treaty, any person who is found in the territory of the Requested Party and is wanted in the Requesting Party for any prosecution or trial or execution of a sentence in respect of an extraditable offence committed within the jurisdiction of the Requesting Party.

Article 2
Extraditable offenses

1. For the purpose of this treaty, extraditable offenses are acts or omissions that are punishable under the laws of both Parties by imprisonment or other deprivation of liberty of not less than (2) two years or by more severe penalty.

2. Where the request for extradition relates to a person who is wanted for the enforcement of a sentence of imprisonment or other deprivation of liberty imposed by a court judgment for an offense, extradition shall be granted only if a period of at least one (1) year of such sentence remains to be served by the person sought.

3. In determining whether an offense is punishable under the laws of both Parties, it shall not matter whether:

a) the laws of the Parties place the acts or omissions constituting the offense within the same category of offense or denominate the offense by the same terminology;

b) under the laws of both Parties the constituent elements of the offense differ, it being understood that the totality of the acts or omissions as presented by the Requesting Party constitute an extraditable offense under the laws of the Requested Party.

4. If the request for extradition includes several separate offenses each of which is punishable under the laws of both Parties, but some of which do not fulfill the other conditions set out in paragraph 1 or 2 of the present Article, the Requested Party may grant extradition for the latter offenses, provided that the person is to be extradited for at least one extraditable offense.

5. For the purpose of paragraph 1 of this Article, an extraditable offense shall be an offense according to the laws of both Parties, if the act or omission constituting the offense was punishable under the law of both Parties at the time it was committed and also the time the request for extradition is received.

Article 3
Mandatory grounds for refusal

1. Extradition shall not be granted under this Treaty in any of the following circumstances:

a) if the offense for which extradition is requested is an offense of a political nature;

b) if the Requested Party has substantial grounds for believing that the request for extradition has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of that person's race, religion, nationality, ethnic origin, political opinions, gender, status or that person's position may be prejudiced for any of

those reasons;

c) if the offence for which extradition is requested is an offence under the military law, which is not also an offence under ordinary criminal law;

d) if there has been a final judgment rendered against the person in the Requested Party in respect of the offence for which the person's extradition is requested;

e) if the person whose extradition is requested has, under the law of either Party, become immune from prosecution or punishment for any reason, including lapse of time or amnesty;

f) if the person whose extradition is requested has been or would be subjected in the Requesting Party to torture or cruel, inhuman or degrading treatment;

g) if the judgment of the Requesting Party has been rendered in absentia, the convicted person has not had sufficient notice of the trial or the opportunity to arrange for their defense and he or she has not had or will not have the opportunity to have the case retried in their presence;

h) if the person whose extradition is requested has undergone the punishment provided by the law of, or part of, any country or has been acquitted or pardoned by a competent tribunal or authority, in respect of that offense or another offense constituted by the same act or omission constituting the offense for which his extradition is requested.

i) if the Requested Party considers that the extradition could jeopardize its sovereignty, national security, public order or would be contrary to its Constitution;

j) if the person to be extradited has answered or will answer, in the Requesting Party, before an extraordinary or ad hoc tribunal or court.

2. For the purposes of paragraph 1(a) of this Article, the following shall be deemed not to be an offense of a political nature:

a) For the United Arab Emirates, an assault against the President of the State or his Deputy or Head of the Government or any member of their families, or any member of the Supreme Council or any member of his family;

b) For Brazil, an assault against the Head of State or Government, as well as members of their family;

c) an offense for which both Parties have the obligation pursuant to a multilateral international treaty or another international instrument;

d) terrorist offenses; and

e) Murder.

Article 4
Optional grounds for refusal

Extradition may be refused in any of the following circumstances:

a) if the offense for which extradition is requested is subject to the jurisdiction of the Requested Party in accordance to its national law, and the person sought is under investigation or will be prosecuted by the competent authorities of the Requested Party for the same offense;
b) if the Requested Party, taking into account the gravity of the offence and the interests of both Parties, considers that the extradition would be incompatible with humanitarian considerations, such as conditions of age and health;

Article 5
Extradition of nationals

1. Each Party shall have the right to refuse extradition of its nationals.

2. If extradition is not granted, the Requested Party shall, upon request of the Requesting Party, submit the case to its competent authority for the purpose of considering the institution of criminal proceedings in accordance to its national law. To that end, the Requesting Party shall provide the Requested Party with documents and evidence relating to the case. The Requesting Party shall be notified of any action taken in this respect, upon its request.

Article 6

Central Authorities

1- The Central Authority for the United Arab Emirates is the Ministry of Justice.
2- The Central Authority for the Federative Republic of Brazil is the Ministry of Justice and National Security.
3- In case any Party changes its Central Authority, it shall notify in writing the other Party of such change, through diplomatic channels.

Article 7

Capital Punishment

When the offense for which extradition is sought is punishable by death under the laws of the Requesting Party and is not punishable by death under the laws of the

Requested Party, the Requested Party may refuse extradition unless the Requesting Party provides an assurance that the death penalty, if imposed, will not be carried out.

Article 8
The request and the related documents

1. A request for extradition shall be made in writing and conveyed with the related documents through diplomatic channels.

2. A request for extradition shall be accompanied by:

   a) a description as accurate as possible of the person sought, along with the name and any other information that may help to establish that person's identity, nationality, location and, whenever possible, recent photographs and fingerprint records;

   b) a brief statement of the facts of the offense for which extradition is requested, including the time and place of its commitment;

   c) the text of the legal provisions regarding the offense and the punishment that can be imposed for the offense, as well as the legal provisions relating to the statute of limitations on the institution of proceedings or the execution of any punishment for that offense;

   d) if the offense for which extradition is requested was committed outside the territory of the Requesting Party, extract from the law providing jurisdiction of the Requesting Party on this offense.
   e) Any other documents and commitments required by the law of the Requested Party.

3. A request for extradition which relates to a person sought who has not yet been tried shall, in addition to the documents required under paragraph 2 of this Article, be accompanied by a certified copy of an arrest warrant or other documents having the same effect issued by the competent authority of the Requesting Party

4. A request for extradition which relates to a person sought who has been convicted by a sentence of the Requesting Party shall, in addition to the documents required under paragraph 2 and 3 of this Article, be accompanied by a certified copy of the sentence and a statement by the competent authority indicating that the sentence is enforceable and the extent to which the sentence remains to be served.

5. If the person sought has been convicted in absentia, the Requesting Party shall submit such documents describing that person has been duly notified and given

the opportunity to appear and arrange for their defense before the court of the Requesting Party.

6. The letter of formal request for extradition and other relevant documents submitted by the Requesting Party in accordance with paragraph 2, 3, 4 and 5 shall be officially signed or sealed by the competent authority of the Requesting Party, according to its national law, and be accompanied by translation into the language of the Requested Party.

7. Any documents or other materials transmitted through Central Authorities which are related to this Treaty shall be exempted from certification or authentication.

Article 9
Decision on the request for extradition

1. The Requested Party shall deal with the request for extradition in accordance to the procedures provided by this Treaty and its national law, and shall promptly inform the Requesting Party of its decision through diplomatic channels.

2. If the Requested Party refuses the whole or any part of the request for extradition, the reasons for refusal shall be notified to the Requesting Party.

Article 10
Simplified extradition procedure

The Requested Party, if not precluded by its law, may grant extradition after the receipt of a request for provisional arrest, provided that the person sought explicitly consents in the presence of a competent judicial authority of the Requested Party.

Article 11
Additional information

1. If the Request Party considers that the information furnished in support of a request for extradition is not sufficient, that Party may request that additional information be furnished within sixty (60) days of receipt of the request. If the Requesting Party fails to submit additional information within that term, the person may be released. However, such release shall not prevent the Requesting Party from submitting a new request for extradition of the same person for the same offence.

2. If the person sought is released from custody pursuant to Paragraph 1 of this Article, the Requesting Party shall be notified as soon as possible.

Article 12
Provisional arrest

1. In urgent cases, the Requesting Party may request the provisional arrest of the person sought before making a request for extradition. Such request may be submitted in writing through the channels provided for in Article 6 of this Treaty, or via International Criminal Police Organization (Interpol), as well as other channels agreed to by both Parties.

2. The request for provisional arrest shall contain reference to the arrest warrant issued by a competent authority of the Requesting Party or to the judgment and an indication that the extradition request will be presented additionally.

3. The Requested Party shall decide on the request for provisional arrest with grounds on its national law and shall promptly inform the Requesting Party about its decision, along with its reasons.

4. Provisional arrest shall be terminated if within a period of sixty (60) days after the arrest of the person sought, the competent authority of the Requested Party has not received the formal request for extradition.

5. The termination of provisional arrest pursuant to paragraph 4 of this Article shall not prejudice the subsequent re-arrest and institution of extradition proceedings of the person sought if the Requested Party has subsequently received the formal request for extradition.

Article 13
Concurrent requests

1. If the extradition of the same person has been requested by one of the Parties and one or more third States, the Requested Party shall decide to which one of them it will surrender the person sought, and shall notify the Requesting Party of its decision.

2. Where requests are received from two or more states for the extradition of the same person either for different offences, for the purpose of determining to which of those states the person is to be extradited, the Requested Party shall consider, successively, the following circumstances in order to grant preference to a State:

a) the gravity of the offences;

b) the date of presentation of the requests;

c) the nationality and habitual residence of the person sought;

d) the time and place of the commission of the offence;

e) the possibility of subsequent criminal proceedings or execution of a custodial sentence related to the person sought in the Requesting Parties.

Article 14
Rule of specialty

1. A person extradited under the present Treaty shall not be proceeded against, sentenced, detained, re-extradited to a third State, or subjected to any other restriction of personal liberty in the territory of the Requesting Party for any offence committed prior to surrender other than:

a) an offence for which extradition was granted;

b) any other offence in respect of which the Requested Party consents. Consent shall be given if the offence for which it is requested is subject to extradition in accordance with the present Treaty.

2. A Request for the consent of the Requested Party under the present article shall be accompanied by the documents mentioned in paragraph 2, 3, 4 and 5 of Article 8 of this Treaty and a legal record of any statement made by the extradited person with respect to the offence.

3. Paragraph 1 of this Article shall not apply if the person has had an opportunity to leave the Requesting Party and has not done so within thirty (30) days of final discharge in respect of the offence for which that person was extradited or if the person has voluntarily returned to the territory of the Requesting Party after leaving it. However, this period does not include the time period during which the aforesaid person fails to leave the Requesting Party for reasons beyond their control.

Article 15
Seizure and surrender of property

1. If the Requesting Party so requests, the Requested Party shall, to the extent permitted by its national law, seize objects obtained or used in connection with the offence and any other property that may be found on its territory which could have evidential value and surrender these objects to the Requesting Party if the extradition is granted.

2. Objects mentioned in Paragraph (1) of this Article shall be handed over even if extradition, having been granted, cannot be carried out due to the death, disappearance, or escape of the person sought.

3. When the said object is liable to seizure or confiscation in the territory of the Requested Party, the latter may, in connection with pending criminal proceedings, postpone its surrender to the Requesting Party or hand it over temporarily on the condition that it shall be returned by the Requesting Party.

4. In the process of surrendering the enumerated objects, the property rights of both Parties and third Parties shall be duly respected. Should such rights exist, the objects

surrendered shall be returned to their respective owners or to the Requested Party free of charge after the completion of the proceedings, as soon as possible.

Article 16
Surrender of the person to be extradited

1. If the extradition has been granted by the Requested Party, the Parties shall promptly agree on time, place and other relevant matters relating to the execution of the extradition. The Requested Party shall inform the Requesting Party of the period of time for which the person to be extradited was detained for purposes related to extradition.

2. If the Requesting Party has not taken over the person to be extradited within sixty (60) days from the date agreed for the execution of the extradition, the Requested Party shall immediately release that person and may refuse a new request for extradition of that person for the same offense from the Requesting Party, unless otherwise provided for in Paragraph 3 of this Article.

3. If a Party fails to surrender or take over the person to be extradited within the agreed period for reasons beyond its control, the other Party shall be notified promptly. The Parties shall agree on a new time and place and relevant matters for the execution of the extradition. In this case, the provisions of Paragraph 2 of this Article shall apply.

4. The time period spent in detention for extradition purposes, including other forms of liberty restriction, shall be fully deducted from the overall term of custodial sentence awarded in the Requesting Party in accordance with its national law.

Article 17
Postponed or temporary surrender

1. If the person sought to be extradited is being prosecuted or is serving a sentence in the Requested Party for committing an offence other than that for which the extradition is granted, the Requested Party may postpone their surrender until the end of the trial or until the full execution of the sentence.

2. However, upon request of the Requesting Party, the Requested Party may, in compliance with its national law, temporarily surrender the person sought to the Requesting Party in order to enable it and to carry out of the ongoing criminal proceedings, agree together upon the time and procedures of such temporary surrender. The person so surrendered shall be kept in detention while staying in the territory of the Requesting Party and shall be returned to the Requested Party within agreed time. The time spent in detention shall be subtracted for the purpose of the sentence to be served in the Requested Party.

3. Surrender may be also postponed when the transfer may endanger the life of the person sought or worsen the state of his or her health. In this case, the Requested Party shall provide a detailed medical report issued by a competent medical authority as soon as possible.

4. In the cases specified in Paragraphs 1 or 3 of this Article the Requested Party shall immediately notify the Requesting Party on any such postponements and, when the reason of such postponement ceases to exist, the Requested Party shall immediately notify the Requesting Party that the person is available to be surrendered and that the time period foreseen under Paragraph 2 Article 16 is starting.

Article 18
Transit

1. When a Party is to extradite a person from a third state through the territory of the other Party, it shall request the other Party for the permission of such transit. No such request is required where air transportation is used and no landing in the territory of the other Party is scheduled.

2. The Requesting Party shall send a request containing identity information of the person transited and a brief summary on the circumstances of the offence to the Requested Party through the Central Authority, preferably by use of electronic means or, in particularly urgent cases, through the International Criminal Police Organization (Interpol). The transit request shall be accompanied by a copy of the document confirming the extradition of the person and information on the identity of the escort agents in charge of the person transited.

3. The Requested Party shall, in so far as not contrary to its national law, grant the request for transit made by the Requesting Party.

4. If an unscheduled landing in the territory of the other Party occurred, transit shall be subjected to the provision of Paragraph 1. The custody of the extradited person shall be carried out by the competent authorities of the Party of transit, in accordance with its national law.

Article 19
Re-extradition to a third State

The Requesting Party shall not re-extradite a person to a third State in respect of offences committed prior to the extradition without the prior consent of the Requested Party. The Requested Party may require the submission of the documents and information referred to in Article 8 of this Treaty to render such consent.

Article 20
Expenses

1. The Requested Party shall take all the necessary measures relevant to the procedure originated by the request for extradition and bear the relevant expenses.
2. The Requested Party shall bear the expenses incurred in its territory in arresting the person sought and maintaining said person in custody until the surrender to the Requesting Party, as well as the expenses associated with the seizure and keeping of the items referred to in Article 15.
3. If it is apparent that exceptional expenses may be incurred as a result of a request for extradition, the Parties shall consult with a view to deciding how those expenses will be met.
4. The Requesting Party shall bear the expenses incurred in transporting the person extradited and any item seized from the Requested Party to the Requesting Party, as well as the expenses of the transit indicated in Article 18.

Article 21
Settlement of disputes

Any dispute arising out of the interpretation, application or implementation of this Treaty shall be resolved through diplomatic channels if the Central Authorities are unable to reach agreement.

Article 22
Compatibility with other treaties

Assistance and procedures set forth in this Treaty shall not exempt either Party from its obligations arising from other international agreements.

Article 23
Ratification, entry into force, amendment and termination

1. This Treaty shall enter into force on the thirtieth day after the receipt of the last written notification by either Party, through diplomatic channels, about the completion of the domestic procedure necessary to its entry into force.

2. This Treaty shall remain into force for an indefinite period.

3. This Treaty shall apply to all requests for extradition submitted after its entry into force, regardless of the date the offence was committed, and to pending requests made before its entry into force.

4. This Treaty may be amended with the consent of the Parties. The amendments shall be made in separate protocols that become inalienable parts of this Treaty and shall enter into force in accordance with Paragraph 1 of this Article.

5. Either Party may terminate this Treaty at any time, by giving a six months written notification to the other Party through diplomatic channels.

6. In case this Treaty is terminated, it shall remain applicable to requests initiated during the period of its validity, until their full completion.

DONE in duplicate at Brasilia on 15th of March, 2019, in Arabic, Portuguese and English languages, all three texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For
The United Arab Emirates

For
The Federative Republic of Brazil